اختبار فرضة العلاقة السببية بين التشغيل و النمو الاقتصادي في الجزائر من 1990 إلى 2012

العوفي حكيمة
جامعة معسكر

مختاري فيصل
جامعة معسكر

ملخص:
تهدف هذه الورقة البحثية إلى اختبار العلاقة السببية في الجزائر من خلال تقييم سياسات التشغيل للفترة الممتدة من 1990 إلى 2012 حيث تؤكد العديد من الدراسات والإحصائيات أن العالم العربي يحتل الصدارة في ارتفاع نسبة البطالة ب% 13.2 خاصة في السنوات الأخيرة كما تشير العديد من التقارير إلى أن مستوى البطالة في الجزائر بدأ في الارتفاع من 17 % في 1987 إلى 28 % سنة 1995 ليصل حدود 30% سنة 1999؛ هذه الارتفاع الذي جاء نتيجة عدة عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية مترابطة، ,فرغم مساعي الدولة الجزائرية طيلة عقدين من الزمن التقليل من ظاهرة البطالة ، في ظل طرح طرق وصيغ تشجيع روح المبادرة الفردية و الجماعية للشباب الجزائري، حيث شكلت وكالات وطنية متخصصة في دعم و ترقية الشباب، كما وفرت التمويل اللازم و خُفِفَت الأعباء الضريبية و محاولة تحقيق التوازن الجهوي و غيرها هذا من جهة، ، كما وضعت الحكومة إستراتيجية التنوع الاقتصادي ضمن أولوياتها في المخطط الخماسي 2010-2014 من أجل خلق تنوع في مناصب الشغل.
الكلمات المفتاحية :تقييم ,سياسة التشغيل ,البطالة, الهيئات العمومية,السياسات العامة.

Abstract:
This study aims to evaluate the operating policies in Algeria from 1990 to 2011 and confirms many of the studies and statistics that the Arab world at the forefront in the high unemployment rate of 13.2% , especially in recent years, as indicated by numerous reports that the level of unemployment in Algeria began to rise from 17% in 1987 to 28% in 1995 to reach the limits of 30% in 1999 ; this rise was the result of several factors, political , economic and social interrelated , despite the efforts of the Algerian state for two decades to reduce the phenomenon of unemployment , with the launch ways and formats to encourage entrepreneurship individual and collective of young Algerians , where it formed and national agencies specializing in support and upgrade the youth , also provided funding and eased tax burdens , and the attempt to balance regional and others on the one hand , and on the other hand linked policies operating policies of national solidarity , as the government worked to encourage domestic investment as well as foreign direct in order to provide more jobs , the government has also developed a strategy of economic diversification as a priority in the scheme of the five-year 2010-2014 in order to create diversity in jobs.

Key words: evaluation , employment policy , unemployment , public bodies , public policies

مقدمة:

لقد أدى التحول إلى نظام الاقتصاد الليبرالي في الجزائر مع مطلع التسعينات، ظهور إشكالات معقدة أمام الهيئات العمومية السياسية والاقتصادية والاجتماعية تتصدرها صعوبة التوفيق بين المكاسب الاقتصادية والتضحيات الاجتماعية، خاصة ما تعلق منها الإختلالات الكبيرة التي وقعت في سوق العمل، والمتميزة بالتراجع الحاد في عروض العمل، مقابل التزايد المستمر في الطلب على التشغيل، مما جعل موضوع التشغيل يقفز الى المراتب الاولى ضمن اولويات برامج التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

ومما زاد من خطورة هذه الإختلالات في معادلة العرض والطلب في سوق العمل في الجزائر تلك النسب المرتفعة للبطالة التي سجلها مقياس استقرار السوق، والتي تجاوزت في وقت من الأوقات عتبة الثلاثين بالمائة. لتصبح بلا منازع الشغل الشاغل للحكومة ومختلف الهيئات العمومية المركزية والمحلية. بل وكان لها الدور الكبير في دوافع وأسباب المأساة الوطنية التي عاشتها الجزائر خلال عشرية التسعينات السوداء.

وإذا لم تكن ظاهرة البطالة معروفة في الجزائر خلال سنوات الرخاء الاقتصادي في سنوات الستينات والسبعينات، وإلى منتصف الثمانينات بحكم الموارد البترولية الكافية نتيجة ارتفاع أسعار البترول آنذاك. فإنه ما أن بدأت هذه الأسعار في الانخفاض مع منتصف الثمانينات حتى بدأت هذه الظاهرة في البروز، بل وفي مدة قصيرة أصبحت تشكل أحدى أهم الانشغالات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الرسمية وغير الرسمية ، وقد وصل معدل البطالة في العالم إلى 192 مليون بمعدل 6.3% في سنة 2005 أين يشكل الشباب الأغلبية حسب تقرير المكتب الدولي للعمل[1].

ومن أجل الإحاطة قدر الممكن بمختلف جوانب السياسة العامة للتشغيل ومحاربة البطالة في السنوات الأخيرة بصفة خاصة لاستحالة التعرض للسياسات المعتمدة في مجال التشغيل في العقود الماضية، ارتأينا أن نتناول الموضوع من خلال المحاور التالية:

–الدراسات التطبيقية و نماذج من التجارب الدولية للقضاء على البطالة

– البطالة و سياسة التشغيل في إطار إصلاحات التعديل الهيكلي

–الدراسة التطبيقية

1. الدراسات التطبيقية و نماذج من التجارب الدولية للقضاء على البطالة

1.1. فرص العمل و السياسات الاجتماعية في دول منظمة التنمية و التعاون الاقتصادي OCDE

خلال العقد الماضي ، نفذت العديد من دول منظمة التعاون الاقتصادي استراتيجيات جديدة أو تعزيز الاستراتيجيات القائمة ل " للعودة إلى العمل " بالنسبة للعاطلين عن العمل المستفيدين من الرعاية الاجتماعية وغيرها ، مع مساعدة من الخدمات لاستخدام نوعية عالية. توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين البلدان فيما يتعلق بتنفيذ مبادئ التنشيط، التي ترتبط بشروط سوق العمل ، بما في ذلك الميزات المؤسساتية الرئيسية. لكن إشراك جميع هذه الاستراتيجيات وخدمات إعادة التأهيل ل أداء حوافز قوية للبحث عن وظيفة، والتي هي أكثر فعالية من شقة التهديد بفرض عقوبات ل مستوى معتدل من الفوائد. التقييمات متوفرة إذا كانت مصممة بشكل جيد ، تسهم هذه الاستراتيجيات لتحسين النتائج في سوق العمل ، وإعطاء مزيد من المستفيدين فرص العثور على وظيفة والتقليل من مخاطر الفوائد مدة عالية و / أو طويلة يقلل من حوافز للعمل[2]

بشكل عام تم إطلاق استراتيجيات تفعيل لمحاربة ارتفاع و استمرار معدلات البطالة . ومع ذلك ، فإن بعض التطورات الحديثة في حشد من العاطلين عن العمل يمكن وضعها على الائتمان الخاصة بهم ، وقعت في سياق من النمو الاقتصادي القوي نسبيا و الطلب على اليد العاملة ديناميكية ، مع انخفاض عدد الباحثين عن عمل مقارنة. في ركود عميق التي نعرفها حاليا ، وعدد من الباحثين عن عمل تنمو بسرعة والعمل التطبيق هو عند مستوى منخفض ، بحيث استراتيجيات تفعيل وضعت على المحك.وينبغي أن تكون برامج سوق العمل النشطة(سياسات سوق العمل النشطة تعزيز تقديم الدعم للعدد المتزايد من العاطلين عن العمل، والإجراءات ولا بد من تعديل التفعيل لضمان أن طالبي العمل تلقي المساعدة المناسبة.

تقرير حول التحويلات الموجهة للبطالين في 16 بلد من دول OCDEلسنة 2004

Australie	**1.00**
Canada	**0.89**
Danemark	**0.91**
Finlande	**1.26**
France	**0.81**
Allemagne	**0.98**
Irlande	**1.56**
Japan	**0.19**
Pays-Bas	**0.67**
Nouvelle-Zélande	**0.82**
Norvège	**0.69**
Portugal	**0.86**
Espagne	**0.57**
Suède	**0.73**
Royaume-Uni	**0.63**
États-Unis	**0.38**

Source : Pour les bénéficiaires des allocations chômage, Carcillo et Grubb (2006) et Grubb et al., (2009), avec des données révisées pour la Finlande ; et pour le chômage au sens des EPA, la Base de données de l'OCDE sur les statistiques de la population active

2.1. نماذج من أوروبا[3]:

-اتبعت بلجيكا سياسة توفير "وظائف مبدئية" للخريجين الجدد وزيادة معدل التوظيف للأفراد فوق سن الخمسين كسياسة للتوظيف ، كما قامت بتحديد النصوص القانونية والإدارية التي تظم عمل المؤسسات التي تقدم فرص عمل للمتعطلين وتوفير فرص عمل تناسب الأشكال المختلفة من البطالة المتحققة في الدولة ، وكان توفير الكفاءات والخبرات المطلوبة في السوق والاهتمام بالناحية القانونية التي تضمن الحفاظ على حقوق العاملين من ضمن السياسات المتبعة للقضاء على البطالة. ولتنفيذ هذه السياسات تقوم الحكومة بتقديم معونات لدعم مشروع "الوظائف المبدئية" وزيادة التحويلات الموجهة لنظام التأمين الاجتماعي وزيادة الدخول المتاحة لمنخفضي الدخل من خلال تعديل بعض الإجراءات الضريبية بالإضافة إلى إعادة النظر في الأعمار المحدودة للخروج على المعاش بالنسبة للوظائف التي تتطلب درجة عالية من الخبرات وتفعيل دور مجموعات أصحاب الأعمال ومؤسسات التوظيف المتخصصة. واتبعت بلجيكا مجموعة من الخطوات لتطبيق البرنامج أعلاه ومن هذه الخطوات:

-تقوم السلطات الإقليمية المسئولة عن التوظيف في كل محافظة بتشخيص حالة المتعطل بشكل دقيق وأكثر عمقا بعد التأكد من تحقيق الخصائص المنصوص عليها في برنامج دعم المتعطلين.

-ثم تقوم السلطات الإقليمية المسئولة عن التوظيف بإعلام السلطة المحلية عن الإمكانات المهنية والفنية للمتعطلين كي يتم إعادة تنظيمهم بصورة جديدة وفعالة في سوق العمل، بعد ذلك يتم إبرام "عقد دعم"مع المتعطلين يتضمن خطة عمل واضحة لكل متعطل مشارك في البرنامج أو لمجموعات من المتعطلين في بعض المهارات الفنية [4].

-أما في فنلندا فقد بلغ معدل البطالة حوالي 11.3% عام 2001،كما بلغ معدل البطالة بين الرجال حوالي 10.8% وبين السيدات 11.7% ، لذلك استخدمت فنلندا سياسة سوق العمل الفعال وذلك لتحقيق التوازن بين العرض وطلب العمل وذلك من خلال برامج التدريب المهني وبرامج تحسين الإنتاجية وبرامج تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبرامج التوظيف الذاتي . ويوجد العديد من الجهات القائمة على تنفيذ سياسات سوق العمل الفعال ومنها وزارة التعليم ووزارة التجارة والصناعة ووزارة الشؤون الاجتماعية.

-و بالنسبة لدراسة في ألمانيا فقد بلغ عدد العاطلين حوالي 2.6 مليون بطال وذلك في عام 1999، وتختلف معدلات البطالة من منطقة إلى أخرى ،حيث يبلغ معدل البطالة في شرق ألمانيا حوالي ضعف معدل البطالة في غربها . واتبعت ألمانيا سياسات الاقتصاد الكلي (سياسات تحسين مناخ الاستثمار) وسياسات التوظيف والتدريب)سياسة سوق العمل الفعال) وإصلاح وتطوير أسواق السلع ورأس المال وكان تنفيذ هذه السياسات من خلال تطوير الإطار المؤسسي وزيادة التعاون بين المصانع والمدارس (وخصوصا المدارس الفنية) وزيادة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وزيادة عدد مراكز التدريب . تم تصميم شبكة للتدريب تضم كافة الجهات القائمة بالإشراف وبتنفيذ برامج التدريب مثل وزارة التعليم والبحث العلمي واتحادات العمال والغرف التجارية وذلك لضمان كفاءة برامج التدريب[5].

-ايضا نيوزلندا فلقد طبقت برامج لدعم البطالين تم فيه استبدال نظام إعانات البطالة والتدريب المهني وإعانات الإصابة بالأمراض أثناء العمل المعمول به في نيوزلندا ببرنامج جديد أطلق عليه برنامج

Community Wageيقوم بتقديم دعم مالي لكل من الباحثين عن وظائف والباحثين عن فرص تدريب في مجالات مختلفة . وكانت هناك سياسات وشروط للانضمام إلى هذا البرنامج وهي:

-يشترط أن لا يقل عمر المتقدم لقائمة المشاركين في البرنامج عن 18 سنة وتكون الأولوية للأسر .

ينضم إلى البرنامج أصحاب الدخول المتدنية ومن لا دخل لهم.

-يشترط أن يكون الشخص متفرغا أو لديه الرغبة للعمل في وظائف لكل الوقت.

- أما في دولة الدانمارك فقد قامت الحكومة في عام1998 بتعديل أهداف خطتها الاقتصادية طويلة الأجل حتى عام 2005 وكانت أحد الأهداف طويلة الأجل هي زيادة معدل التوظيف بحوالي 0.5% سنويا حتى عام 2005 ، كما وضعت الحكومة بعض الخطوط الاسترشادية لسياسة التشغيل في عام 2000 والتي ترتكز على أربعة دعائم أساسية هي[6] :

-تحسين القدرات والمهارات اللازمة للحصول على فرص عمل.

-تنمية وتطوير مناخ الاستثمار .

-التأكد على تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء في شغل التوظيف .

1.3. نماذج من دول شرق آسيا:

تعاني دول شرق آسيا من قلة كفاءة العمالة المعروضة وقلة الطلب على العمالة وتراجع مستوى آليات التنسيق بين كل من العمالة المعروضة والوظائف الخالية (مساعدات البحث عن وظائف) فقامت هذه الدول بوضع الإستراتيجية الكلية لبرنامج سوق العمل وتحديد الجوانب التفصيلية المتعلقة بأسلوب بصميم البرنامج وذلك من خلال:

-توفير خدمات التوظيف.

-تدريب الأيدي العاملة.

-خلق فرص عمل جديدة.

-تفعيل دور المشاركة و الحوار بين الجهات المؤثرة في سوق العمل.

-الاهتمام بتنمية وتطوير "البنية التحتية" لسوق العمل

-المراقبة والتقييم.

-بالنسبة لتجربة جمهورية الصين الشعبية فقد عانت من عدم وجود فرص عمل ، وتشير الإحصائيات إلى أن حوالي 14 مليون شخص فقدوا وظائفهم نتيجة الإصلاحات الاقتصادية التي أجريت بين عامي 1995 و2000 إضافة إلى وجود 150 مليونا من العمالة الفائضة عن حاجة القطاع الزراعي وقد قامت الحكومة بتصميم برامج التأمين ضد البطالة لتخفيف الأعباء الاقتصادية التي يواجهها المتعطلون وفي نفس الوقت لمساعدتهم على الحصول على فرص عمل.وتعتبر إعانات البطالة من الحلول القصيرة الأجل. حيث قامت بتقديم خدمات وساطة مجانية وبرامج تدريب على إعادة التوظيف ، وقد اتبعت السلطات الآليات التالية :

- تنفيذ مشروع تابع لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية UNDP بالتعاون مع منظمة العمل الدولية[7] ILO.

- إعداد برامج التخفيف من حده الفقر"برامج مساعدة الفقراء" وبرامج التخفيف من حده الكوارث بالإضافة إلى برامج التخفيف من حده البطالة.

وقد قام البرنامج الأمم المتحدة للتنمية[8] UNDP و منظمة العمل الدولية ILO بتنفيذ سياسات الصين السابقة للقضاء على البطالة.

-كما تعاني الهند من انخفاض معدلات نمو التشغيل وارتفاع معدلات البطالة بالإضافة إلى انخفاض مستوى مهارة القوى العاملة ، وقد اتبعت الهند سياسة تنمية مهارات القوة العاملة وخفض معدلات البطالة وخصوصا بين الشباب ، حيث قامت بتقديم القروض الميسرة للشباب وزيادة عدد المدارس لكي تغطي الخدمات التعليمية في مختلف أنحاء الهند بالإضافة إلى تطوير المناهج المستخدمة في التعليم الفني.

-أيضا دراسة حول كوريا ، حيث تعاني من انخفاض مستوى تأهيل القوى العاملة وانعدام التوازن بين العرض والطلب من العمالة ، وتهدف سياسات التشغيل والتوظيف التي تطبقها وزارة العمل في كوريا إلى تأهيل القوى العاملة وتنمية قدراتها إلى الحد الأقصى حتى تتحقق الكفاءة في سوق العمل ويتحقق التوازن

بين عرض العمالة والطلب عليها.وقامت الحكومة الكورية بإتاحة فرصة عمل لكبار السن من العمالة من خلال مراكز خدمات التوظيف ، كما قامت الحكومة باختيار 77 وظيفة من الوظائف المناسبة للقدرات الذهنية والبدنية لكبار السن وجعلت أولوية التوظيف لكبار السن وقدمت دورات تدريبية تستغرق من أسبوع إلى أربعة أسابيع لكبار السن بهدف تطوير قدراتهم المهنية ، و قامت بمنح منحاً لأصحاب الأعمال الذين يقومون بتخصيص أكثر من 6% من الوظائف المتاحة للعمالة فوق 55 عام.[9]

-و بالنسبة لتجربة الفلبين، فتعاني من ارتفاع معدلات البطالة حيث ارتفع معدل البطالة من9.8% عام 1999إلى 11.2 %عام 2000 ، أي بزيادة قدرها 1.4% ولقد بلغ عدد البطالين حوالي 3.456 مليون فرد وذلك بزيادة قدرها 442 ألف متعطل . حيث اتبعت إستراتيجية سياسة التوظيف الشامل .وتهدف هذه الإستراتيجية إلى : -تحفيز معدلات النمو الاقتصادي بما يساعد على تحسين معدلات نمو التوظف والدخل.

-تحقيق التعاون بين مختلف المؤسسات العامة والخاصة بما يساعد على تحقيق التوظف الكامل. وقد تم تنفيذ إستراتيجية التوظيف الشامل من خلال مجموعة من البرامج الفرعية ومنها :

-إقامة معارض التوظيف[10].

-برنامج تطوير الموارد البشرية.

-برنامج تشجيع التوظيف في الريف.

-برنامج تشجيع المشروعات الصغيرة.

-و بالنسبة لبلغاريا فتعاني من ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض معدلات التشغيل حيث ارتفعت معدلات البطالة من12%عام 1998 إلى 20% عام 2001 ، وقد اتبعت بلغاريا مجموعة من السياسات تتمثل في تطوير مناخ الاستثمار وتطوير وتنمية سوق العمل، بالإضافة إلى إعادة تأهيل القوى العاملة وذلك من خلال تثبيت سعر الصرف ، تطبيق برنامج الخصخصة والاهتمام بتدريب القوى العاملة.

1.4. نماذج من الدول العربية:

–تعاني الأردن من مشكلة البطالة، حيث بلغت معدلات البطالة في 1991 حوالي 15 %مقارنة بحوالي 3.5%عام1980.ويرجع ارتفاع معدل البطالة إلى انخفاض كفاءة الخريجين بالإضافة إلى الزيادة السكانية . هذا وقد اتبعت الأردن سياسة تطوير الموارد البشرية فقامت بوضع مجموعة من السياسات الفرعية وهي تطوير المؤسسات التي تقوم بتنمية الموارد البشرية وتطوير نظم معلومات السوق وزيادة دور القطاع الخاص في تنمية الموارد البشرية بالإضافة إلى تطوير التعليم وذلك من خلال التنسيق والتعاون بين المؤسسات القائمة على تنمية الموارد البشرية وتوفير الإمكانات الفنية والبشرية للمنظمات المهتمة بتنمية الموارد .

–بالنسبة للتجربة التونسية فتتسم مثل غيرها من الدول النامية بارتفاع معدلات البطالة حيث بلغت معدلات البطالة حوالي 15 %عام 2001 ويرجع ذلك إلى ارتفاع معدلات نمو القوى العاملة . وقد اتبعت تونس ثلاث سياسات أساسية وهي زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتشجيع المشروعات الصغيرة وتطوير مهارات القوى العاملة . حيث قامت بالآليات التالية لتنفيذ سياستها:[11]

–تحسين البنية الأساسية وخصوصا قطاع الاتصالات.

–تدريب الشباب على المهارات التي يتطلبها سوق العمل.

–تقديم الدعم لتمويل المشروعات الصغيرة.

–تطبيق برامج التنمية المحلية.

–اما فيما يخص مصر حيث سنرى أثر برامج الحكومة لتشغيل الشباب على إنعاش السوق المصري من خلال عرض جانب من جوانب المشروعات الصغيرة يختص بقدرتها على التشغيل وخصائص هذا التشغيل،.وقد خلُصت الدراسة إلى : اعتبار خلق المزيد من التوظف إحدى الأدوات الأساسية لتنشيط الاقتصاد المصري، والاستمرار في برامج الحكومة لتشغيل الشباب، وتوفير المزيد من فرص العمل مما يمثِّل تحدي ا، ويتطلب ذلك تكاتف جميع قطاعات المجتمع وخاصة بالنسبة للقطاع الخاص والمنظمات غير

الحكومية، وهناك ضرورة ملحة لتهيئة مناخ الاستثمار وربط حوافز الاستثمار بهذا الهدف ، وإقامة المزيد من المشروعات آثيفة العمل[12]

تقدر الدراسات والتقارير في العالم الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة بأن عدد الشباب في العالم الذين تتراوح أعمارهم بين 25-28 سنة نحو 1.4 مليار شاب أي ما يعادل نحو 20% من سكان العالم. ويعيش أكثر من ثلاثة أرباع شباب العالم في البلدان النامية. وتشير الإحصاءات إلى أن الشباب يشكلون أكثر من نصف عدد السكان في البلدان العربية أي ما يعادل 65% في بعض هذه البلدان[13].

والجدول التالي يوضح حصة القطاع العام في التشغيل في بعض الدول كما يلي[14] :

حصة القطاع العام في التشغيل

الدولة	حصة القطاع العام في التشغيل
الجزائر	24.8
مصر	25.8
تونس	13.5
البحرين	12.5
اليمن	22.1
فلسطين	16.6
الأردن	15.2
سوريا	13.7
المغرب	8.3
لبنان	8.1
المتوسط العام	11.0

المصدر:www.arabfund.org

– عرقلة البنوك عملية التمويل وكذا طول مدة دراسة ملفات المشاريع.

– هيمنة القطاع العام وسوء التخطيط على المستوى القومي[15].

نسبة البطالة في بعض الدول العربية

الدولة	النسبة
الجزائر(2001)	46.2
سوريا(2003)	89.1
اليمن(2004)	64.0
البحرين(2000)	57.9
السعودية(2002)	58.8
مصر(2002)	57.0
الأردن(2005)	53.8
الإمارات(2000)	47.0
قطر(2001)	45.2
فلسطين(2003)	35.0
المغرب(2005)	34.3
لبنان(2000)	31.2
المتوسط العام	51.9

المصدر:منظمة العمل الدولية 2005

2. البطالة و سياسة التشغيل في إطار إصلاحات التعديل الهيكلي

تتم الإصلاحات الاقتصادية من خلال سياسات التثبيت والتعديل الهيكلي، إذ تسعى الأولى إلى استعادة التوازنات الخارجية إلى وضعها الطبيعي في المدى القصير.بينما تهدف الثانية إلى جعلها طويلة المدى من خلال التأثير على شروط العرض، ورفع قدرة تلاؤم الاقتصاد مع الصدمات الخارجية، خاصة من حيث مصادر التمويل ، ويتم ذلك من خلال تحويل اقتصاديات هذه الدول من النظام الموجه إلى السوق الحر:[16]

1.2. سياسة التعديل الهيكلي: تعكس هذه برامج طويلة ومتوسطة المدى، تسعى لتحقيق التوازن عن طريق التوسع في جانب العرض، لعلاج التشوهات والعوائق التي تعاني منها الهياكل الإقتصادية، كما تهدف أيضا إلى تحويل اقتصاديات الدول التي تكابد هذه الصعوبات إلى اقتصاديات ليبرالية تطبق فيها قواعد اقتصاد السوق.

السياسات الاجتماعية: لقد أثبتت التجربة التي قامت بها الجزائر من خلال تبنيها للإصلاحات الاقتصادية، أنها ذات تأثير سلبي على الجانب الاجتماعي، لذا لأقدم البنك الدولي على إدخال البعد الاجتماعي كمكون ثالث لبرامج الإصلاح، للتخفيض من الآثار السلبية لها، خاصة على الفئات محدودة الدخل والشباب الخريجين من المعاهد والجامعات ومراكز التكوين، فنجد إنشاء مؤسسات اجتماعية لتحقيق التنمية الاجتماعية والبشرية في ظل برامج تحضيرية لإعادة تأهيل العمالة الزائدة في وحدات القطاع العام وتشجيع الصناعات الصغيرة لاستيعاب القوة العاملة الفائضة الحالية والجديدة.

تحرير التجارة الخارجية: يعد تحرير التجارة الخارجية محور برنامج التعديل الهيكلي، فهي تتضمن التخصيص الكفء للموارد، من خلال تحفيز المنتجين على المنافسة مع منتجي السلع لعالمية، عن طريق

تحويل الاقتصاد الوطني إلى اقتصاد يعتمد على التوجه التصديري، وتعتبر أيضا على أنها إحدى الأسباب الرئيسية التي أدت إلى صعوبات في المدفوعات الخارجية للجزائر...هذا كله يقودنا إلى التساؤل التالي: ما هو تـأثير تحرير التجارة الخارجية على البطالة؟

تطور سوق العمل في الجزائر[17]: لقد تبين من خلال العشرية الأولى من الألفية الجديدة استقرار في عملية التشغيل وانخفاض محسوس في معدلات البطالة عبر التنمية الاقتصادية التي عرفتها الجزائر،إذ شهدت تحسنا كبيرا في المرحلة الأولى (2000-2007) بسب إنعاش الإستثمار وحرص الدولة على تأمين مناصب عمل لكل طالب له، إلا أنه عرف ركودا في بداية المرحلة الثانية (2008-2009) نظرا لكثرة طالبي الشغل من الشباب خاصة خريجي الجامعات والمعاهد، حيث شهد سوق التشغيل خلال الفترة الممتدة بين 2003-2011 تحسنا ملحوظا وما تبعه من نتائج عن تراجع معدلات البطالة في الجزائر[18] ،فما يمكن ملاحظته :[19]

- انخفاض كبير لمعدلات البطالة بشكل كبير بين الفترة الممتدة بين 2003-2007 نظرا لإتباع سياسة تشغيلية تعتمد على امتصاص عدد كبير من البطالين عبر خلق العديد من أجهزة التشغيل سنأتي على ذكرها في المحور الأخير
- استقرار معدل البطالة بين 12% و10% للفترة الثانية كنتيجة حتمية لتشبع سوق العمل وعدم القدرة على خلق فرص جديدة للشغل وهذا راجع بالأساس لكثرة خريجي الجامعات والمعاهد مقارنة بالقرن الماضي.

2.2. تحليل واقع البطالة في الجزائر:

سجلت معدلات البطالة في الجزائر انخفاض كبير في السنوات الأخيرة، حيث بلغت نهاية الثلاثي الرابع من سنة 2010 معدل 10% بعدما سجلت معدل 19.8% سنة 1990، والجدول التالي يوضح ذلك:

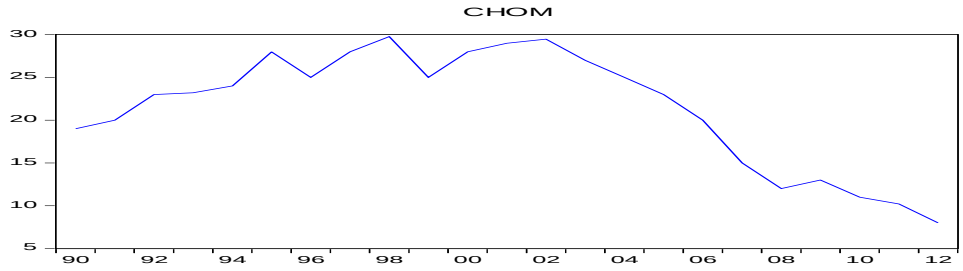

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 8

نلاحظ من خلال الجدول أن معدلات البطالة شهدت معدلات كبيرة خلال السنوات (1990-2000)، وهي الفترة التي تميزت بإتباع الجزائر برامج الإصلاح الاقتصادي المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي، والتي اهتمت فقط بإعادة الهيكلة التنظيمية للمؤسسات العمومية مصحوب بتطهير مالي لهذه الأخيرة، غير أنها لم تمس التشغيل، وعليه تقهقرت الحالة العامة للتشغيل نتيجة غياب الاستثمارات الجديدة من قبل المؤسسات العمومية والخاصة، في ظل تطبيق السياسة العامة وأهداف برنامج التعديل الهيكلي المطبق سنة 1994 أصبحت هذه المؤسسات بصورة مزمنة وغير منتجة، وبذلك وصلت معدلات البطالة الى مستويات مرتفعة حيث بلغت نسبة 29.77 % سنة 2000، أما خلال الفترة (2001-2010) ومع ارتفاع أسعار البترول أعطى دفعا قويا للسياسة المالية، مما ساهم في تحسن بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي ومنها ارتفاع حجم الاستثمارات المباشرة(INV)، ويمكن توضيح ذلك في:

تطور الاستثمارات المباشرة ومعدلات البطالة في الجزائر للفترة (1990-2012)

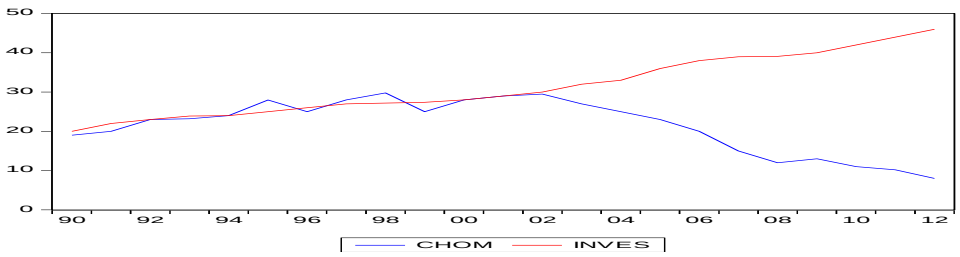

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 8

نلاحظ من خلال الشكل العلاقة العكسية بين حجم الاستثمارات المباشرة، ومعدلات البطالة، فكلما ارتفع حجم الاستثمارات المباشرة انخفضت معدلات البطالة، حيث بلغت سنة 2009 حجم الاستثمارات 2.54 مليار دولار مع معدل بطالة قدر بـ 10%، مقابل معدل 25.43 % سنة 1997 مع حجم استثمار قدر بـ 0.26 مليار دولار، كما أن معظم الاستثمارات سواء محلية أو أجنبية كانت في شكل مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

تطور الإنفاق العمومي ومعدلات البطالة للفترة (1990-2012)

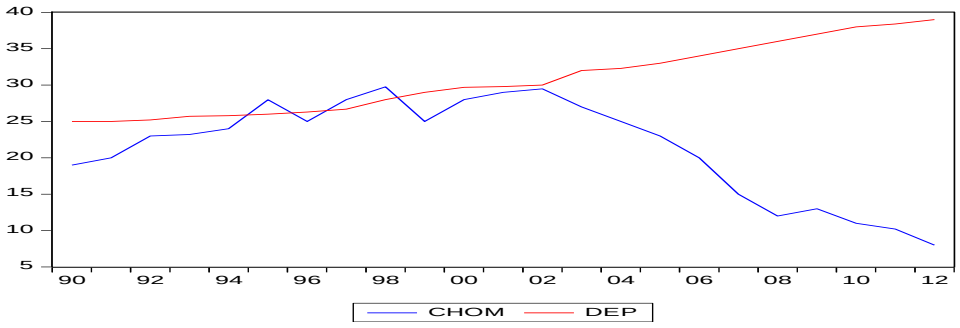

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 8

نلاحظ من خلال الشكل أنه انطلاقا من 2000 أي زيادة في الإنفاق الحكومي يقابله زيادة في اليد العاملة، وانخفاض معدلات البطالة.

تطور عدد البطالين وعدد أفراد القوى العاملة في الجزائر للفترة (1990-2012)

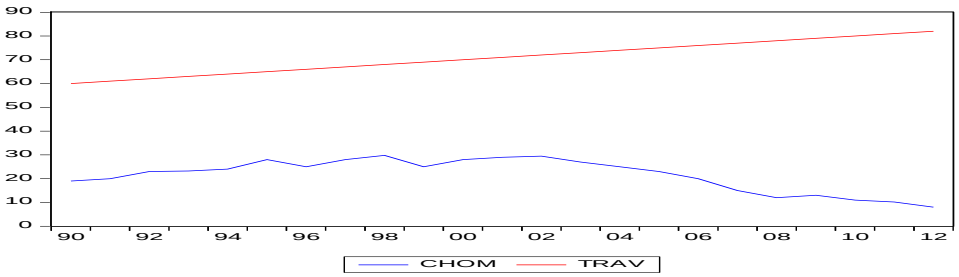

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 8

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن زيادة حجم القوى العاملة في سن العمل له أثر كبير على زيادة عدد العاطلين عن العمل، وخاصة خلال المرحلة (1990-2000)، إلا أنه انطلاق من سنة 2000 نلاحظ انخفاض عدد السكان العاطلين عن العمل رغم التطور الملحوظ في عدد السكان القادرين عن العمل بمعدلات متناقصة.

3.2. معايير سياسة التشغيل في تصنيف اليد العاملة و تقويمها[20]:

- **معيار العمر**: حيث تواجه سياسة التشغيل نمو اليد العاملة الأقل من 18 سنة، بإعادتها إلى ميادين التدريب عن طريق إطالة التعليم الإلزامي واستخدام صيغ للتدريب والتكوين على مدى واسع ولمدة قصيرة من أجل تعبئة الأحداث من 14 سنة إلى 17 سنة.**وهذا الجدول يعتمد على فئة عمرية محصورة بين 15و59 سنة لقياس معدلات البطالة في الجزائر**

توزيع نسبة البطالة حسب فئات الأعمار سنة 2010

	العمالة			
الفئات العمرية	ذكور	إناث	المجموع	%
19-15سنة	347	36	383	3.93%
24-20سنة	1138	172	1310	13.46%
29-25سنة	1386	308	1694	17.40%
34-30سنة	1184	254	1438	14.77%
39-35سنة	1001	210	1211	12.44%
44-40سنة	939	185	1124	11.55%
49-45سنة	906	154	1060	10.89%
54-50سنة	640	88	728	7.48%
59-55سنة	473	40	513	5.27%
60سنة فأكثر	246	28	274	2.81%
المجموع	8260	1475	9735	100.00%
%	84.85%	15.15%	100.00%	

المصدر : المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول تقويم أجهزة الشغل في الجزائر، 2010، ص 52

من خلال الجدول الممثل لتوزيع نسبة البطالة حسب فئات الأعمار نلاحظ أن معدل البطالة مرتفع عند فئات الشباب حيث تأتي الفئة الأولى من الشباب (25-29) في المرتبة الأولى بمعدل بطالة مرتفع جدا 17.40 % ثم تتبعها الفئة الموالية لها مسجلة 14.77 %، هته الفئات سجلت معدل بطالة متوسط

قدر بحوالي16 % وهي نسبة البطالة عند الأشخاص الذين أعمارهم لا تزيد على 30 سنة، أما نسبة البطالة عند الكهول الذين أعمارهم أكبر 35 سنة فهي ضئيلة مقارنة بها عند الشباب وهذا راجع لصغر حجمها من جهة والى استيلائها على مناصب العمل واحتكارها لسوق التشغيل من جهة أخرى.

❖ **معيار النشاط الاقتصادي:** تقسم سياسة التشغيل اليد العاملة حسب النشاط الاقتصادي لكل دولة.

وسمح التصنيف حسب القطاعات الفلاحة والصناعة والبناء والأشغال العمومية وتجارة وخدمات في الجزائر

❖ **معيار التأهيل:** يرتبط هذا العامل بسياسة التعليم والتكوين، فسياسة التشغيل تراهن في توفيرها لمناصب الشغل مواجهة نمو اليد العاملة، وترشيد اليد العاملة نفسها وتثبيتها وتحسين إنتاجيتها .

3. الدراسة السببية للعلاقة بين النمو الاقتصادي و بعض المؤشرات

اعتمدنا في هذه الدراسة على معطيات مأخوذة من قاعدة بيانات البنك الدولي للفترة ما بين 1190-2012 لكن مع ترميز للمتغيرات لتسهيل عملية الدراسة والترميز كالتالي:

متغيرات الدراسة والترميز

الرمز	المتغير	مدة الدراسة	مصدر المعطيات
PIBH	النمو في نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (% سنوياً)	2012-1990	قاعدة بيانات البنك الدولي
EPMLF	نسبة التشغيل إلى عدد السكان، إناث فوق سن 15 عاماً (%)	2012-1990	قاعدة بيانات البنك الدولي
EMPLH	نسبة التشغيل إلى عدد السكان، ذكور فوق سن 15 عاماً (%)	2011-1990	قاعدة بيانات البنك الدولي
CHOMF	بطالة، إناث (% من الإناث في القوى العاملة)	2011-1990	قاعدة بيانات البنك الدولي
CHOMH	بطالة، ذكور (% من الذكور في القوى العاملة)	2011-1990	قاعدة بيانات البنك الدولي
TRAV	إجمالي القوى العاملة	2011-1990	قاعدة بيانات البنك الدولي

المصدر:من اعداد الباحثة

1.3. اختبار استقرارية السلاسل

من اجل اختبار سكون السلاسل الزمنية Stationary تم استخدام اختبار ديكي فولر المطوّر Augmented Dickey-Fuller واختصاره ADF ويعتمد هذا الاختبار على إحصائية t لمعامل معادلة الانحدار الذاتي من اجل اختبار الفرضية التالية:

H_0السلسلة تحتوي على جذر الوحدة(السلسلة غيرالمستقرة)،

H_1 السلسلة لا تحتوي على جذر الوحدة(السلسلة مستقرة)

		قيمة ADF المحسوبة	قيمةADF المجدولة عند5%
النمو في نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي PIBH	السلسلة الأصلية	-2.683431	غيرمستقرة
	الفرق الأول	-7.316503	مستقرة
نسبة التشغيل إلى عدد السكان، إناث EPMLF	السلسلة الأصلية	-0.962626	غيرمستقرة
	الفرق الأول	-5.645224	مستقرة
نسبة التشغيل إلى عدد السكان، ذكور EMPLH	السلسلة الأصلية	-1.686772	غيرمستقرة
	الفرق الأول	-4.460311	مستقرة
بطالة، إناث CHOMF	السلسلة الأصلية	-2.457657	غيرمستقرة
	الفرق الأول	-4.309112	مستقرة
بطالة، ذكور CHOMH	السلسلة الأصلية	-1.829862	غيرمستقرة
	الفرق الأول	-3.300280	غير مستقرة
	الفرق الثاني	-5.008850	مستقرة
إجمالي القوى العاملة TRAV	السلسلة الأصلية	1.829862	غيرمستقرة
	الفرق الأول	-3.300280	غير مستقرة
	الفرق الثاني	-5.008850	مستقرة

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews

نتائج فحص اختبار ديكي فولر المطور الموجودة في الجدول أعلاه تبين أن قيمة المطلقة لإحصائية ADF المحسوبة لكل السلاسل هي اقل من قيمة ADF المجدولة عند مستوى معنوية 5% ،وهذا ما

يعني أن نقبل الفرضية المعدومة, H_0والتي تقول وجود جذر الوحدة (عدم استقرارية السلسلة) وبالتالي السلاسل الأصلية غير مستقرة (Stationary).

وبالتالي نعيد الاختبار السابق باستخدام اختبار ADF للفروق الأولى لها ،في ظل نفس الفروض السابقة من فترة إبطاء =الصفر ووجود الثابت و الزمن.. نتائج الاختبار كما هي مبينة في الجدول قيمة المطلقة لإحصائية ADF المحسوبة لكلا من سلسلة نصيب الفرد من النمو الاقتصادي، نسبة التشغيل اناث،نسبة التشغيل ذكور،و نسبة البطالة اناث هي اكبر من قيمة ADF المجدولة عند مستوى معنوية ، 5% ، وهذا ما يعني أن نرفض الفرضية المعدومة, H_0والتي تقول وجود جذر الوحدة (عدم استقرارية السلسلة) و نقبل الفرضية البديلة H التي تقول عدم وجود جذر الوحدة (استقرارية السلسلة) وبالتالي كلا من سلسلة سعر الصرف وسلسلة العرض النقدي سلاسل مستقرة بعد اخذ الفروق الاولى وبالتالي هذه السلاسل متكاملة من الدرجة 1.

اما بالنسبة لسلسلة نسبة البطالة ذكور و اجمالي القوى العاملة، فنعيد الاختبار السابق باستخدام اختبار ADF للفروق الثانية لها ،في ظل نفس الفروض السابقة من فترة إبطاء =الصفر ووجود الثابت و الزمن. .نتائج الاختبار كما هي مبينة في الجدول قيمة المطلقة لإحصائية ADF المحسوبة لكلا من هذه السلاسل هي اكبر من قيمة ADF المجدولة عند مستوى معنوية ، 5% ، وهذا ما يعني أن نرفض الفرضية المعدومة, H_0والتي تقول وجود جذر الوحدة (عدم استقرارية السلسلة) و نقبل الفرضية البديلة H التي تقول عدم وجود جذر الوحدة (استقرارية السلسلة) وبالتالي السلاسل اصبحت مستقرة بعد اخذ الفروق الثانية وبالتالي هذه السلاسل متكاملة من الدرجة 2.

والاشكال التالية توضح التمثيل البياني لهذه السلاسل.

التمثيل البياني لسلسلة النمو الاقتصادي

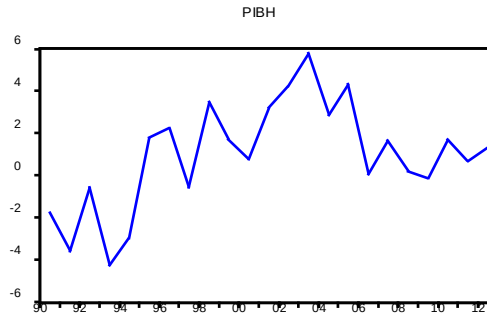

التمثيل البياني لسلسلة إجمالي القوى العاملة

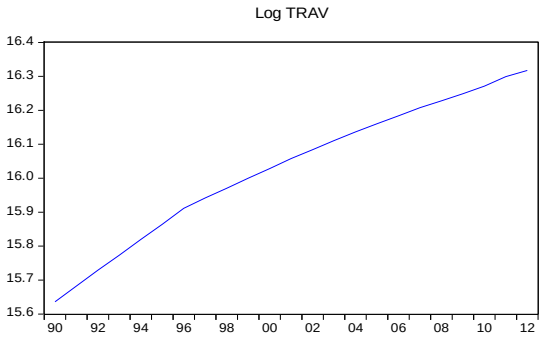

التمثيل البياني لسلسلة البطالة ذكور

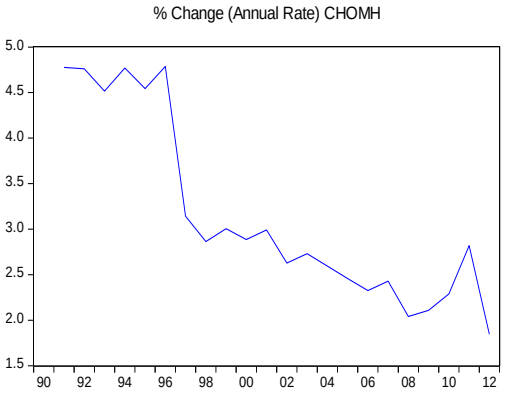

التمثيل البياني لسلسلة البطالة اناث

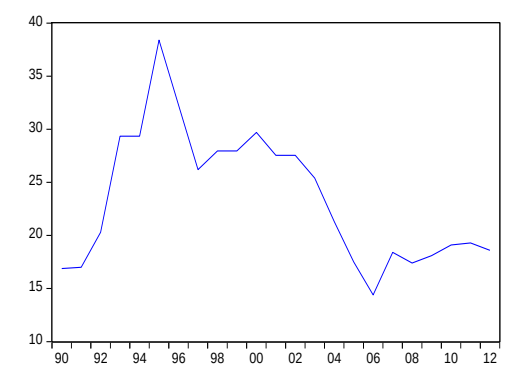

التمثيل البياني لسلسلة نسبة التشغيل ذكور **التمثيل البياني لسلسلة نسبة التشغيل اناث**

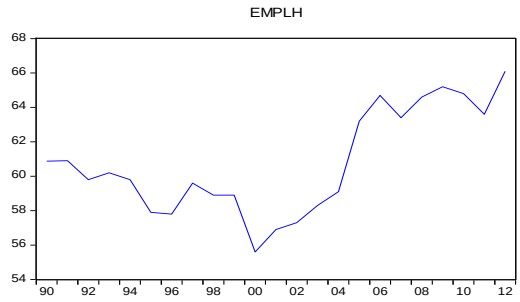

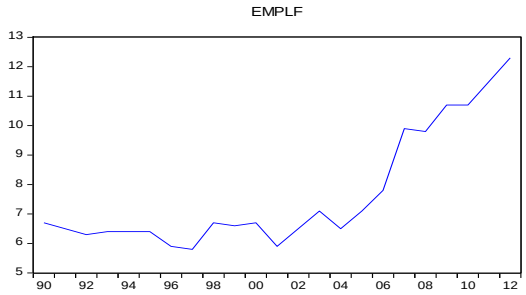

2.3. الارتباط الخطي

نستعمل هذا الاختبار لدراسة قوة العلاقة الخطية بين y , x ويقيس مدى تغير y حال زيادة قيمة x فهل y تزداد بزيادة x (ارتباط موجب) أو تنقص بزيادتها (ارتباط سالب) أو لا تتأثر بزيادة x (لا يوجد ارتباط). نتائج الارتباط موضحة في الجدول التالي :

الارتباط الخطي بين النمو الاقتصادي و إجمالي القوى العاملة

مصفوفة الارتباط

	PIBH	**TRAV**
PIBH	1.000000	0.036512
TRAV	0.036512	1.000000

المصدر:من إعداد الباحثة باستخدام EViews 8

من جدول معامل الارتباط الخطي نلاحظ وجود علاقة ضعيفة وطردية (موجبة) بين النمو الاقتصادي و اجمالي القوى العاملة حيث تساوي 0.036512 و هي أقل من 0.5 ،اما قيمة 1 تمثل الارتباط الخطي بين المتغير ونفسه.

الارتباط الخطي بين النمو الاقتصادي و نسبة البطالة ذكور

مصفوفة الارتباط

	PIBH	CHOMH
PIBH	1.000000	0.036512
CHOMH	0.036512	1.000000

المصدر:من إعداد الباحثة باستخدام EViews 8

من جدول معامل الارتباط الخطي نلاحظ وجود علاقة ضعيفة وطردية بين النمو الاقتصادي و نسبة البطالة ذكور حيث تساوي 0.036512 و حيث هي أقل من 0.5 ،1تمثل الارتباط الخطي بين المتغير ونفسه.

الارتباط الخطي بين النمو الاقتصادي و نسبة البطالة إناث

مصفوفة الارتباط

	PIBH	CHOMF
PIBH	1.000000	-0.334293
CHOMF	-0.334293	1.000000

المصدر:من إعداد الباحثة باستخدام EViews 8

من جول معامل الارتباط الخطي نلاحظ وجود علاقة ضعيفة وعكسية (سالبة) بين النمو الاقتصادي و نسبة البطالة إناث حيث تساوي 0.334293- و حيث هي أقل من 0.5 ،1تمثل الارتباط الخطي بين المتغير ونفسه.

الارتباط الخطي بين النمو الاقتصادي و نسبة التشغيل ذكور

مصفوفة الارتباط

	EMPLH	PIBH
EMPLH	1.000000	0.195887
PIBH	0.195887	1.000000

المصدر:من إعداد الباحثة باستخدام EViews 8

من جول معامل الارتباط الخطي نلاحظ وجود علاقة ضعيفة و طردية بين النمو الاقتصادي و نسبة التشغيل ذكور حيث تساوي 0.195887 ،1تمثل الارتباط الخطي بين المتغير ونفسه.

الارتباط الخطي بين النمو الاقتصادي و نسبة التشغيل اناث

مصفوفة الارتباط

	EMPLF	PIBH
EMPLF	1.000000	0.163193
PIBH	0.163193	1.000000

المصدر:من إعداد الباحثة باستخدام EViews 8

من جول معامل الارتباط الخطي نلاحظ وجود علاقة طردية و ضعيفة بين النمو الاقتصادي و نسبة التشغيل اناث حيث تساوي 0.163193 ،1تمثل الارتباط الخطي بين المتغير ونفسه.

3.3. اختبار السببية « Granger Causality testes »

لمعرفة العلاقة بين معدلات النمو الاقتصادي و المتغيرات الاخرى المستعملة في الدراسة قمنا بإجراء اختبار السببية لجرانجر والنتائج المتحصل عليها مبينة في الجدول التالي:

ملخص السببية:

ملخص السببية

	وجود سببية		عدم وجود سببية	
	من pib	الى pib	منpib	الى pib
اجمالي القوى العملة			X	X
نسبة البطالة ذكور			X	X
نسبة البطالة اناث	X			X
نسبة التشغيل ذكور			X	X
نسبة التشغيل اناث			X	X

المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام EViews 8

خاتمة:

من خلال دراستنا لتقييم سياسات التشغيل في الجزائر توصلنا الى وجود علاقة سببية بين النمو في نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي و نسبة البطالة اناث ،بينما فيما يخص المتغيرات الاخرى و المتمثلة في اجمالي القوى العاملة،نسبة البطالة ذكور،نسبة التشغيل ذكور و نسبة التشغيل اناث مع نسبة النمو من نصيب الفرد من اجمالي الدخل القومي و هذا راجع إلى أن سياسة السوق المفتوحة التي طبقت في الجزائر كانت لها أضرار على الطبقة العاملة إذ تنوعت صيغ التعاقد ورافقتها وضعيات لإنهاء علاقات العمل,الأمر الذي وسع من دائرة البطالة والتي وصلت إلى حدود 30 % سنة1999 ، إلا أن الوكالات المستحدثة لتدعيم الشغل أثبتت قدرتها النسبية في التقليل من البطالة حيث قدرت الإحصائيات ما يقارب 4 ملايين منصب عمل بين دائمة و مؤقتة، و المستخلص و من أجل بلوغ توازن معقول في خلق مناصب شغل فإنه من الضروري إعطاء أهمية إضافية للفروع المتواجدة في الجنوب و الهضاب العليا ومن أجل إعطاء المزيد من الفاعلية لمساهمة مكاتب التشغيل في وضع وتجسيد سياسات وبرامج تشغيل الشباب خاصة، فإننا نرى ضرورة

1 . إنشاء بنك معلومات يتوفر على كافة الوسائل البشرية والتكنولوجية التي تسمح بتقديم التوجيه والاستشارة الفعالة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف رفع قدراتها في التحكم في تنفيذ برامج ومشاريع تشغيل الشباب الباحث عن العمل.

2 . إشراك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتخصصة في مجال المقاولة، خاصة بالنسبة للشباب المتخرج من الجامعات والمعاهد التكنولوجية العليا، وجعلها مرتبطة بالمؤسسات الصناعية الكبرى، وذلك بإيجاد صيغ للدراسات والتمويل والمتابعة وتصريف المنتوجات

3 . منح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإمكانيات القانونية والمادية التي تمكنها من العمل على توسيع مجال عقود التشغيل المسبقة، وعقود التدريب والتمهين، ودعم المؤسسات التي تمارس هذا النمط من التشغيل بالحوافز المادية التي تسمح لها بالتحول إلى عقود عمل دائمة، كتسهيل الحصول على قروض بدون فوائد للاستثمار في مجال توسيع النشاط، أو حوافز جبائية، وشبه جبائية، عند اقتناء أو توسيع

وسائل الإنتاج، لصالح المؤسسات الصناعية والمالية والتجارية بهدف توظيف أكبر قدر ممكن من الشباب المتخرج حديثاً من المعاهد الجامعية، ومراكز التكوين المهني، والمعاهد المتخصصة.

4 . توسيع إمكانيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإعطائها المزيد من الحوافز التشجيعية للشباب لخدمة الأرض، ومنحها تسهيلات التدخل في مجالات تسوية مشكل العقار، ومنح القروض بدون فوائد، أو فوائد مخفضة، والإعفاءات الجبائية...الخ. باعتبار أن هذا القطاع يوفر مناصب عمل دائمة وقارة، ومستقلة. بهدف القضاء أو على الأقل التقليل من النزوح الريفي، من جهة. والمساهمة في ربح معركة الاكتفاء الغذائي من جهة ثانية.

5 . تفعيل دور الدولة في الرقابة على القطاع الاقتصادي الموازي، (أو ما يعرف بالنشاط غير الرسمي، أو الاقتصاد غير المهيكل) باعتباره يحتل مكانة فعلية كبيرة في السوق، ومصدر هام لتوفير مناصب العمل، وذلك بالعمل على جعله يتكيف مع الإجراءات القانونية الاقتصادية والاجتماعية بصفة خاصة، حيث يلاحظ عليه ممارسة نوع من الاستغلال لقدرات اليد العاملة في ظروف غير مناسبة، وبأجور زهيدة مستغلاً تزايد نسبة البطالة خاصة لدى الشباب الباحث عن العمل..

6 . إعادة عجلة الاستثمار العمومي المنتج، ودور الدولة الاقتصادي، سواء من خلال المشاريع ذات المنفعة العامة، أو بالشراكة مع القطاع الخاص الوطني

قائمة المراجع:[1]

[1]- موجز التقرير العربي الأول لمنظمة العمل العربية حول التشغيل والبطالة في الدول العربية نحو سياسات وآليات فاعلة، منظمة العمل العربية.

[2] إعادة تقييم الاستراتيجية وظائفOECD 2006، OECD، 2005 و 2007 .

[3]تجارب دولية للقضاء على البطالة، مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية على الموقع: www.adhwaa.org

[4]محمد شفيق،"التنمية الاجتماعية: دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،ص13.

1

[5]د.علي أحمد السقاف، بطالة الشباب المشاكل والحلول، ورقة عمل مقدمة إلى ورشة العمل المنعقدة في جامعة عدن في 2أوت 2007.

[6]تفعيل برامج التشغيل في الدول العربية من الموقع: www.arabfund.org

[7] L'OIT en un coup d'œil ,organisation internationale du travail : www.ilo.org

[8] -Heba Nassar , DEMOGRAPHIC TRANSITION, EMPLOYMENT AND LABOUR MIGRATION IN THE ARAB REGION, UNITED NATIONS EXPERT GROUP MEETING ON INTERNATIONAL MIGRATION AND DEVELOPMENT IN THE ARAB REGION, United Nations Secretariat, Beirut, 15-17 May 2006: www.un.org

[9]تسريع عملية مكافحة عمل الأطفال، مجلة عالم العمل لمنظمة العمل الدولية، مطبعة دار الكتب، بيروت لبنان، العدد 69 ،جانفي2011، ص4.

[10]العمل اللائق للعمال المنزليين، مجلة عالم العمل لمنظمة العمل الدولية، مطبعة دار الكتب، بيروت لبنان، العدد 68 أوت 2010، ص3.

[11] -Les politiques sociales au Maroc états des lieux , Document de travail n°80 de royaume de Maroc, septembre 2002 :www.finances.gov.ma.

[12]القاعدة القومية للدراسات,مجلس الوزراء,مركز المعلومات و دعم اتخاذ القرار–نشرة شهرية –قائمة ببليوغرافية عن موضوع

[13] Jacques Généreux ,Introduction à la politique économique , 3 ème édition du seuil, Paris, 1999, P 90

[14]د. البشير عبد الكريم، تصنيف البطالة و محاولة قياس الهيكلية و المحيطة منها خلال التسعينات، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا السنة أولى عد د 00 السداسي الثاني 2004، جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف، الجزائر، 149

[15]د. مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل تجربة الجزائر، دار حامد للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2009، ص 234

[16]ناصر دادي عدون وعبد الرحمان العايب، مرجع سبق ذكره، ص ص : 212-220.

[17]د. البشير عبد الكريم، تصنيف البطالة و محاولة قياس الهيكلية و المحيطة منها خلال التسعينات، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا السنة أولى عد د 00 السداسي الثاني 2004، جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف، الجزائر، 149

[19] http://www.indexmundi.com/fr/algerie/taux_de_chomage.html (consulté le 24 /05/2011).

[20]د. مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل تجربة الجزائر، دار حامد للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2009، ص 234